الكتيب رقم 13

لجنة المساعدة الإنمائية
التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

موجز:لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي محفل يعمل فيه المانحون الثنائيون الرئيسيون معا لدعم التنمية القابلة للاستمرار في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن لجنة المساعدة الإنمائية لا تتصدى مباشرة لقضايا الأقليات في حد ذاتها، فهي تتشاور في كثير من الأحيان مع المجتمع المدني، بما في ذلك سكان الأقليات، أثناء وضع الخطوط التوجيهية الخاصة بسياستها العامة.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منظمة دولية وهي تتألف من بعض أغنى دول العالم. وأحد أهداف المنظمة التي تأسست عام 1961 هو تعزيز السياسات الرامية إلى تنشيط وتنسيق جهود أعضائها لصالح البلدان النامية.

والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي أسبانيا وأستراليا وألمانيا وآيرلندا وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية سلوفاكيا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمجر والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

لجنة المساعدة الإنمائية

لجنة المساعدة الإنمائية هي الهيئة الرئيسية التي تقوم من خلالها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمعالجة القضايا المتصلة بالتعاون مع البلدان النامية. وتمثل اللجنة أحد المحافل الرئيسية التي يقوم فيها المانحون الثنائيون الرئيسيون بالعمل معا لدعم التنمية القابلة للاستمرار. ومن المتوقع أن يكون للأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بعض الأهداف المشتركة التي تنظم برامجهم في مجال المعونة.

ومهمة لجنة المساعدة الإنمائية هي تعزيز الجهود الدولية المنسقة والمتكاملة والفعالة والتي تحظى بتمويل كاف دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القابلة للاستمرار. وفي عام 1999، بلغ صافي إجمالي تدفقات الموارد من البلدان الأعضاء في اللجنة ومن الوكالات المتعددة الأطراف إلى المستفيدين من المعونة 248 بليون دولار أمريكي، بما في ذلك ما يقرب من 1.3 بليون دولار أمريكي من المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولجنة المساعدة الإنمائية، التي تسلم بأن البلدان النامية مسؤولة مسؤولية نهائية عن التنمية فيها، تركز على مساعدة البلدان النامية على المشاركة في الاقتصاد العالمي ومساعدة الشعوب للتغلب على الفقر والمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم.

ويحضر جلسات لجنة المساعدة الإنمائية وفود البلدان الأعضاء التي تتخذ من باريس مقرا لها ومسؤولون من عواصم البلدان الأعضاء. ويجتمع مسؤولون كبار من وكالات المعونة مرة كل عام في لجنة المساعدة الإنمائية لتقدير جهود المعونة الإجمالية ولاستعراض عمل اللجنة فيما يتعلق بمسائل السياسة الراهنة. وتعقد اللجنة اجتماعا سنويا رفيع المستوى للوزراء أو رؤساء وكالات المعونة. وعلى الصعيد السياسي، يتيح الاجتماع الرفيع المستوى اعتماد توجيهات أساسية في مجال السياسة العامة لأعمال اللجنة وللجهود المشتركة التي يبذلها أعضاؤها.

وقامت اللجنة أيضا بإنشاء أفرقة عاملة وأفرقة خبراء وأفرقة عمل مؤقتة وشبكات غير رسمية يمثل أعضاءَ اللجنة فيها عادة ممثلون متخصصون. وتعبر ولاية كل منهم عن الاهتمامات الرئيسية للجنة: الحد من الفقر؛ والجوانب المالية للمساعدة الإنمائية؛ والمساعدة الإنمائية والبيئة؛ والإحصاءات؛ وتقييم المعونة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والحكم السليم وتطوير القدرات، والنزاع، والسلم والتنمية، وتنسيق ممارسات المانحين.

وأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية هم أسبانيا وأستراليا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولجنة المجتمعات الأوربية ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

عمل لجنة المساعدة الإنمائية

تضطلع لجنة المساعدة الإنمائية على نحو متزايد بمهمة دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تقوية القدرات المحلية على مواصلة استراتيجيات التنمية المتكاملة.

واعتمدت اللجنة تقريرا هاما بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: مساهمة التعاون الإنمائي" وصدق عليه المجلس الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 1996. ويقدم هذا التقرير رؤية للشراكة العالمية لصالح التنمية المستدامة. ويشمل التقرير ما يلي:

- صياغة رؤية ذات أهداف أساسية محددة للتقدم الملحوظ على مدى السنوات العشرين القادمة في مجال الرفاه الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستمرارية البيئية.
- رسم استراتيجية للتعاون الإنمائي سعيا وراء تحقيق تلك الأهداف من خلال الشراكات التي تحترم المسؤولية الرئيسية لشعوب ومؤسسات وحكومات البلدان النامية إزاء تحقيق تقدمها الخاص بها، والتي تقدم دعما دوليا لتلك الجهود استنادا إلى المصالح المشتركة.
- الإعراب عن التزام بالعمل معا لتعزيز الجهود الذاتية للبلدان النامية عن طريق الموارد الكافية والتنسيق المتطور والسياسات المتسقة التي تدعم التنمية والتي تكون مصحوبة بعمليات رصد وتقييم مستمرة.

ويقوم تقرير القرن الحادي والعشرين على أساس بيانين سابقين في مجال السياسة العامة اعتمدتهما اللجنة في عامي 1989 و1995. وانتهى أعضاء اللجنة في البيان الأول الذي عنوانه "التعاون الإنمائي في حقبة التسعينات" إلى أنه لن يتسنى كسر حلقة التخلف المفرغة التي ترتبط بزيادة النمو السكاني والفقر وسوء التغذية والأمية والتدهور البيئي إلا من خلال استراتيجيات وسياسات إنمائية واقتصادية متكاملة.

الأنشطة الرئيسية

اعتماد خطوط توجيهية رسمية

تعتمد لجنة المساعدة الإنمائية خطوطا توجيهية رسمية يستفيد منها الأعضاء في تصميم وتنفيذ برامجهم في مجال التعاون الإنمائي. وتعبر هذه الخطوط التوجيهية عن آراء وخبرات الأعضاء وهي تفيد من مدخلات المؤسسات المتعددة الأطراف وبعض الخبراء، بمن فيهم خبراء من الدول النامية. وتشكل أيضا المشاورات مع البلدان الشريكة، بما في ذلك ممثلون من الحكومة والمجتمع المدني، جزءا من عملية اعتماد تلك الخطوط التوجيهية. وقد نشرت الخطوط التوجيهية التي اعتمدت قبل عام 1992 في تلك السنة في مجموعة بعنوان دليل المساعدة الإنمائية: مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية للمعونة الفعالة. ونشرت المبادئ التي اعتمدت بعد ذلك كل على حدة في إحدى مطبوعات سلسلة الخطوط التوجيهية للتعاون الإنمائي التي بدأت عام 1995. وعلى الرغم من أن الخطوط التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية غير ملزمة، يتعهد الأعضاء الذين يعتمدونها تعهدا صارما بتنفيذها إلى أقصى حد ممكن. وتشمل الموضوعات التي تعالجها الخطوط التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية ما يلي:

دليل المساعدة الإنمائية: مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية للمعونة الفعالة

- الخطوط التوجيهية لتنسيق المعونة مع البلدان النامية
- مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية لتقييم المشاريع
- مبادئ التوجهات الجديدة في التعاون الفني
- مبادئ مساعدة البرامج
- الممارسات السليمة لعملية تقييم التأثير البيئي لمشاريع التنمية
- ممارسات الشراء السليمة لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية
- التدابير الجديدة في ميدان المعونة المشروطة
- مبادئ تقييم المساعدة الإنمائية

سلسلة الخطوط التوجيهية للتعاون الإنمائي

- المشاركة في التنمية وسلامة الحكم
- دعم تطوير القطاع الخاص
- المساعدة المقدمة من المانحين لتطوير القدرات في مجال البيئة
- النزاع والسلم والتعاون الإنمائي
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الخطوط التوجيهية الجديدة التي تم إقرارها في اجتماع عام 2001 الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية

- الحد من الفقر
- استراتيجيات التنمية القابلة للاستمرار
- المساعدة على منع النزاع العنيف: توجهات الشركاء الخارجيين
- تطوير قدرات التجارة في السياق العالمي الجديد

إجراء استعراضات نقدية دورية

تقوم لجنة المساعدة الإنمائية بإجراء استعراضات نقدية دورية لبرامج أعضائها في مجال التعاون الإنمائي. وتفحص استعراضات النظراء، التي يتم إجراؤها على فترات تتراوح من ثلاثة إلى أربعة أعوام، كيفية تطبيق كل برنامج من برامج الأعضاء للخطوط التوجيهية التي تعتمدها لجنة المساعدة الإنمائية في مجال السياسة العامة وكيفية إدارة البرنامج (بما في ذلك التنسيق مع المانحين الآخرين) وارتباط السياسات الأخرى بأهداف التنمية واتجاهات حجم وتخصيص الموارد. ويستند كل استعراض إلى تحقيقات تجريها الأمانة وإلى تقارير يضعها فاحصون يتم تعيينهم من اثنين من البلدان الأعضاء. وتشمل تحقيقاتهم مشاورات واسعة، بما في ذلك إجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية المعنية بأنشطة التعاون الإنمائي في عاصمة البلد المانح موضوع الاستعراض. وفي بعض الأحيان، تنظم البلدان الأعضاء موضوع الاستعراض أنشطة خاصة تشترك فيها منظمات المجتمع المدني.

وتشمل الاستعراضات أيضا متوسط بعثتين ميدانيتين إلى الشركاء الرئيسيين للبلد العضو موضوع الاستعراض. ويقوم فريق الاستعراض أثناء تلك البعثات بإجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى في البلد الشريك الذي يتم زيارته. وتنتهي العملية بعقد اجتماع للجنة المساعدة الإنمائية بكامل هيئتها يتم خلاله مناقشة القضايا الرئيسية التي حددتها عملية الفحص.وينشر ملخص بالاستنتاجات والنتائج التي تتوصل إليها اللجنة والتقرير التفصيلي للأمانة في سلسلة استعراضات التعاون الإنمائي. ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي المنظمة الدولية الوحيدة المعنية بقضايا التنمية التي تُجري هذه الاستعراضات.

إتاحة محافل للحوار

تتيح لجنة المساعدة الإنمائية محفلا للحوار وتبادل الخبرات وبناء توافق دولي للآراء بشأن مسائل السياسة العامة والإدارة التي تهم الأعضاء. وتتمخض اجتماعات كبار المسؤولين والاجتماعات الرفيعة المستوى وبرنامج العمل السنوي والأولويات متوسطة الأجل عن موضوعات معينة، مثل استراتيجيات استئصال الفقر وتوسيع وتوحيد كافة مصادر تمويل التنمية. ومنذ عام 1998، نظمت لجنة المساعدة الإنمائية محافل الشراكة في التنمية حول المسائل الرئيسية في الشراكة والملكية المحلية. وتعقد هذه المحافل عادة بالتبادل مع اجتماع كبار المسؤولين الذي تعقده لجنة المساعدة الإنمائية. ويشمل المشاركون في تلك المحافل ممثلون من المجتمع المدني في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان الشريكة على السواء. وقد تصدى آخر محفل تم عقده في ديسمبر 2000 لدور المجتمع المدني في استراتيجيات تقليل الفقر في بلدان الشمال والجنوب على السواء (أنظر الإطار أدناه).

نشر الإحصاءات والتقارير

تقوم لجنة المساعدة الإنمائية بنشر إحصاءات وتقارير عن المعونة وغيرها من تدفقات الموارد إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وعن المسائل ذات الصلة التي تستند في معظمها إلى التقارير المقدمة من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وتستخدم هذه الإحصاءات والتقارير الرسمية على نطاق واسع ويستشهد بها في المنشورات المتصلة بالتنمية.

المعلومات الأخرى والاتصال

لمزيد من المعلومات، يتيح موقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (www.oecd.org/dac) الوصول إلى بعض أهم أعمال لجنة المساعدة الإنمائية، أو يمكنكم الاتصال بالعنوان التالي:

Publications Unit
Development Cooperation Directorate
Organization for Economic Cooperation and Development
2 rue André Pascal
75775 PARIS CEDEX 16
France

رقم الهاتف: 89-17-24-45-1 (0) 33+
رقم الفاكس: 40-61-30-44-1 (0) 33+

محفل الشراكة في التنمية لعام 2000

الملكية والشراكة: دور المجتمع المدني الشمالي والجنوبي في استراتيجيات تقليل الفقر

11-12 ديسمبر 2000

جمع محفل الشراكة في التنمية لعام 2000 بين ما يزيد عن 150 مشاركا من الحكومات والمجتمع المدني، بمن فيهم ممثلو رابطات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والكنائس والنقابات ووسائط الإعلام والبرلمانيون من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان الشريكة على السواء، بالإضافة إلى الوفود والمراقبين من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، بمن فيهم ممثلون من المجتمع المدني بالبلدان الأعضاء في اللجنة.

واقترح المحفل عددا كبيرا من التدابير الملموسة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني. وسيتاح عام 2001 تقرير تفصيلي تعده لجنة المساعدة الإنمائية ومركز التنمية. وتقدم النقاط التالية نبذة أولية عن المحفل:

1. أصبحت مشاركة المجتمع المدني، بالإضافة إلى حكومات البلدان الشريكة والقطاع الخاص، إحدى السمات الفعالة في استراتيجيات تقليل الفقر وذلك لأسباب سياسية (الملكية) وعملية (المشاركة الفعلية في سياسات النمو لصالح الفقراء والتنفيذ الفعال والمسؤول واختبار الواقعية). ولوضع وتنفيذ استراتيجيات ناجحة تقوم على أساس المشاركة لتقليل الفقر ، يجب أن تشمل الملكية القطرية جميع أصحاب المصلحة.

2. يتسم المجتمع المدني بعدم التجانس. وهو يشمل جهات فاعلة تتسم بالكثرة والتنوع ولكل منها مصالحها ومسؤولياتها الخاصة. ورغم أن ذلك قد يسهم في تعقيد عملية التشاور، يؤدي تقييد اختيار الفاعلين المعنيين إلى عرقلة العملية برمتها.

3. تتطلب عمليات التشاور الكافي كثيرا من الوقت. وقد يؤدي غياب التشاور الكافي مع المجتمع المدني إلى تسارع العملية، ولكنه لا يعزز الملكية الحقيقية. وينبغي ألا تكون الضرورة الملحة في الشروع في استراتيجيات تقليل الفقر سببا وراء إهدار المشاورات.

4. تشكل مشاركة المواطنين والفاعلين من المجتمع المدني في عملية التشاور تحديا هائلا، من حيث الوقت والموارد، للبلدان الشريكة. ويتطلب تعزيز شراكة جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم على نحو فعال الاستثمار في بناء القدرات وتشجيع تطوير عمليات وكالات المعونة، ولاسيما فيما يتعلق بتبسيط وتنسيق إجراءاتهم. ويجب أن تبذل الجهود المشتركة لتحقيق ذلك.

5. تهيئة البيئة التي تمكن من بناء قدرة المجتمع المدني تتطلب أيضا اعتراف الجهات الفاعلة من المجتمع المدني بأهمية وتكلفة الترابط الدولي والتعاون بين بلدان الجنوب. وقد يكون للتعاون الإنمائي دور حاسم في هذا الصدد.

6. ينبغي تخصيص موارد للمجتمع المدني على نحو يفضي إلى أنشطة معينة تختارها فعاليات، على أن يخضع ذلك بوضوح لمعايير المساءلة (ولاسيما فيما يتعلق بالفقراء) والشفافية والكفاءة والفعالية. ويجب أن تتقاسم هذه المعايير وكالات المعونة الرسمية الثانية والمتعددة الأطراف.

7. يجب أن يزيد المانحون من جهود إعلام وتثقيف الرأي العام بأهداف ومبادئ وتنفيذ استراتيجية الشراكة، مع تحديد نسبة مستهدفة، عند الاقتضاء، لتمويل معلومات التنمية والتثقيف في بلدانهم.

8. ينبغي تشجيع الفاعلين في المجتمع المدني بالبلدان الشريكة على أداء دور أنشط في الترويج لاستراتيجيات سليمة وفعالة في مجال تقليل الفقر.

9. فتح مجال أمام الفاعلين في المجتمع المدني بالبلدان الشريكة للاضطلاع بدورهم في عملية المناصرة سيتسم بأهمية خاصة في الحالات التي لم تحظ فيها الشراكة الحقيقية لتقليل الفقر بأولوية في السياسة العامة أو في حالات النزاع التي تعرقل الشراكة.

10. يمكن تعزيز المساءلة والشفافية من خلال زيادة دعم وسائط الإعلام (الطباعة والاتصال التقليديان، بالإضافة إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة). وينبغي تسهيل التغطية الإعلامية لعملية الشراكة الجارية، مثل التوسع في ورقات استراتيجية تقليل الفقر، وذلك من خلال الحوار الحقيقي وعدم الاقتصار على المؤتمرات أو النشرات الصحفية. ويعد ذلك مهما لتشجيع المشاركة والملكية على الصعيد المحلي ، وينبغي أن يفضي ذلك إلى زيادة ثقة بلدان الشمال وفهمها لعمليات صنع السياسات في بلدان الجنوب.